

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب - على ماهر باشا يمهد لإصلاحات داخلية وأخرى خارجية - معالجة التهديد الذي انطوى عليه التبليغ البريطاني لإجراء المفاوضات - تبادل مصر وإنجلترا كتابين بأن فشل المفاوضات لن يؤثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة - العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية - سفرى إلى الحجاز لأداء فريضة الحج - الشيخ حسن البنا ، والإخوان المسلمون - ترشيحى نفسى للانتخابات - بدء المفاوضات وتوقفها - مرض الملك فؤاد ووفاته - إتمام الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية - المناذاة بالفاروق ملكاً لمصر - مسألة الوصاية - رشد جلالة الملك فاروق المدنى - اجتماع البرلمان واختيار الأوصياء - استئناف المفاوضات - أمين عثمان وسكرتيرية وفد المفاوضات - سفر سير ما يلز لامبسون إلى لندن - استئناف المفاوضات بعد عودته - محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية - سفر المفاوضين إلى لندن وتوقيع المعاهدة - مناقشة البرلمان المعاهدة فى دورة غير عادية - رأى فى المعاهدة - بحث الامتيازات الأجنبية - الإنعام بالرتب على أنصار الوفد - الحكم الديمقراطى يقوم لحساب الأمة كلها - استنباط الكهرباء من مساقط أسوان - المعارضة ترفض الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات - حادث ميت عماس - معاهدة مونتره لإلغاء الامتيازات - قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة فيه - موقفه من البرلمان - الديمقراطية لا تتأصل فى نفوسنا - القمصان الزرقاء - مشكلة فلسطين وزيارنى لها - الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية - انتقال مصر وانتقالى من عهد إلى عهد .

ألف على ماهر باشا وزارته ، واستصدر المرسوم بتأليف هيئة المفاوضات ، وأعلن أن الانتخابات ستجرى فى ٢ مايو سنة ١٩٣٦ . وظن الناس فى مصر أن هذه الوزارة الجديدة وزارة انتخابات فقط ، أو أنها لن تتناول من الأمور السياسية شيئاً ذا بال . لكن على ماهر باشا لم يلبث حين اطمئن إليه الأمر ، وعلى الرغم من أن وزارته لم تكن لتبقى فى الحكم أكثر من ثلاثة أشهر تظهر فى ختامها نتيجة الانتخابات أن فكر فى التمهيد لإصلاحات داخلية ، وفى معالجة مشاكل خارجية طال الأمد على بعضها وهى معلقة لا تجد حلاً . بل لقد جعل أول همه إلى معالجة ما اختتم به سير مايلز لامبسون تبليغه ، عن إعادة الحكومة البريطانية النظر فى سياستها إزاء مصر إذا فشلت المفاوضات . فقد رأى دولته ، كما رأى أعضاء اللجنة ،

أن هذه العبارة التي ختم بها التبليغ تجعل المفاوض المصري تحت ضغط يسلبه حريته في المفاوضة ، مخافة ما ترتبه إنجلترا على عدم نجاحها من نتائج . من ثم عمل رئيس الوزارة للتغلب على هذه الصعوبة متعاوناً مع أعضاء الجبهة ، بل لعل النصيب الذي اضطلع به في هذا الموقف تجاوز التعاون . فقد قدر أن مهمة الجبهة أن تتولى المفاوضة منذ بدئها . أما ما يسبق المفاوضة فمن عمل الوزارة التي يرأسها هو ، ويجب لذلك أن يكون صاحب الرأي فيه .

ولم يجد أعضاء الجبهة ما يعترضون به على تصرف على باشا في هذا الأمر ، بعد أن ارتضوه رئيساً للوزارة . وكانت صلته في هذا الأمر بممثل إنجلترا طبيعية . فقد حمل سير مايلز لامبسون تبليغه عن المفاوضات إلى نسيم باشا قبيل استقالته ، فكان من حق خلفه أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية ، وعن رأى الجبهة نفسها في هذا التبليغ . وكان الأمر كذلك بخاصة إلى أن يقسم أعضاء الجبهة اليمين بين يدى جلالة الملك بوصفهم مفاوضين . أما إلى أن تبدأ المفاوضات ، فكانت المكاتبات الرسمية تجري بين الحكومتين المصرية والبريطانية . ومناقشة التبليغ الخاص بالمفاوضات ، وإزالة ما تنطوى عليه فقرته الأخيرة من أثر ، تحتاجان إلى هذه المكاتبات الرسمية .

وكان على ماهر باشا يقدر مع ذلك أنه لا يستطيع وحده ، ومن غير اتفاق مع الجبهة في كل خطوة تتصل بالمفاوضة ، أن يتقدم إلى الأمام في هذا الموضوع بالذات . وكيف كان يستطيع أن يفعل وقد أبدت الحكومة البريطانية رأياً غير مرة ، على لسان مندوبها السامى ، أن من الضروري بقاء الأحزاب متحدة ؛ لأن حكومة إنجلترا ترغب في أن تجري المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره . لهذا اتفق على ماهر باشا مع أعضاء الجبهة على أن يتبادل مع سير مايلز لامبسون مكاتبة ، تزيل التهديد الذى تنطوى عليه خاتمة التبليغ البريطانى . وجرت بالفعل اتصالات عدة ، بين رئيس الوزارة المصرية وممثل إنجلترا في مصر وبين هذا الممثل والحكومة البريطانية ، انتهت إلى الاتفاق على نص تبادل الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتاها ستبدلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، وإن فشلت مع ذلك فلن يكون لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة .

ولست أستطيع أن أؤكد ما إذا كان تبادل هذا النص قد أزال من نفوس المفاوضين المصريين كل أثر للتهديد الأول . وأغلب الظن أنهم اطمأنوا بالفعل إلى أن قطع المفاوضات لن يجنى على ما كسبته مصر من حقوق منذ سنة ١٩٢٢ ، وأنهم احتفظوا بحريتهم كاملة أثناء المفاوضات مع حرصهم على نجاحها . أما الصحف البريطانية فدأبت في ذلك الحين على توكيد معنى

أدلى به مستر أنتوني إيدن في الإجابة عن سؤال وجه إليه في مجلس العموم ، من أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتقيد بشيء من مفاوضات سنة ١٩٣٠ ؛ لأن معاهدة لم تبرم في أعقاب تلك المفاوضات ، ولأن الظروف الدولية تغيرت عما كانت عليه يومئذ .

على أثر تأكيد الحكومتين البريطانية والمصرية أن تبذل كلتاها غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فإن فشلت مع ذلك لم يكن لفضلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة - بدأ أعضاء وفد المفاوضات في مصر يدعون الأمة إلى التزام الهدوء والسكينة ، تمهيداً للجو الصالح الذي تجرى فيه المفاوضات . وكان مما قاله محمد محمود باشا لوفود الطلبة الذين جاءوا يهتفون بانفراج الأزمة : « إن البلاد الآن تجتاز طوراً دقيقاً في حياتها السياسية ، وهي في حاجة إلى دوام الاتحاد والألفة ، وفي حاجة إلى الهدوء والسكينة ليتمكن الوفد الرسمي من أداء المهمة الملقاة على عاتقه » .

وجعل المفاوضات يعقدون اجتماعاتهم في دار مجلس الشيوخ ؛ وقد اختيرت يومئذ مقراً لهيئة المفاوضات ، لأن جلسات المجلس كانت معطلة في انتظار الانتخابات التي ستجرى في ٢ مايو . ولم أكن أتبع ما يجري في هذه الاجتماعات ، لأنني عقدت العزم على أداء فريضة الحج ، وحددت موعداً لسفري إلى الأقطار الحجازية يوم ٢٦ فبراير من تلك السنة . على أنني رأيت واجباً عليّ أن أنتهز هذه الفرصة ، لأعاون جهد طاقتي في العمل على إعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية صاحبة الأمر في بلاد الحجاز . ذلك بأن الشريف الحسين بن علي الهاشمي كان قد تقاهم في أثناء الحرب العالمية الأولى مع الحكومة البريطانية على استقلال البلاد العربية ، مقابل انتقاضها على تركيا ومعاونتها إنجليترا وحلفائها في الحرب . فلما انتهت الحرب استقل الحجاز ، وأعلن الحسين بن علي نفسه ملكاً عليه . ثم إنه وقعت بينه وبين ملك نجد ، الملك عبد العزيز آل سعود ، خصومة أدت إلى حرب انهزم الحسين بن علي ثم انهزم ابنه علي بن الحسين فيها ؛ واستولى النجديون الوهابيون ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ، على الحجاز وضموه إلى نجد ، وجعلوا من الاثنين المملكة العربية السعودية . والنجديون وهابيون يتبعون مذهب محمد بن عبد الوهاب المأخوذ عن مذهب أحمد بن حنبل . ومن قواعد هذا المذهب تجريد الإيمان من كل مظهر مادي . وكانت مصر تبعث كل عام ، منذ عهد الملكة شجرة الدر ، بالمحمل يحمل كسوة الكعبة إلى الحجاز ، ويحمل إليها كذلك ثمرات أوقاف الحرمين ، كما كانت تبعث مع المحمل قوة مسلحة تحرسه في أرض الحجاز . واستمر إرسال المحمل تحرسه القوة المسلحة طيلة حكم الأتراك ،

إذ كانت مصر والحجاز جميعاً ولايتين عثمانيتين ، فلم يكن سير القوة المصرية في أرض الحجاز ليثير شبهة من الشبهات من الناحية الدولية .

ورأى النجديون في هذا المحمل ، وفي تبرك الناس به ، ما يخالف عقائدهم . لكنهم رأوا ألا يثيروا عواطف غير الوهابيين من المسلمين بأن يمنعوا مجيء المحمل ، فاحتجوا بادئ الرأي بأن ذهاب قوة مسلحة إلى أرض الحجاز فيه اعتداء على سيادة الدولة صاحبة الحكم فيه . أما وقد كانت مصر تبعث بهذه القوة منذ عشرات السنين ، فمنعها من إرسالها فيه اعتداء عليها لا تقبله . وبعثت مصر بالمحمل وبالقوة التي ترافقه ، ف وقعت بين هذه القوة وقوات ابن السعود مصادمات في سنة ١٩٢٦ ، اتخذت منها الحكومة السعودية ذريعة لمنع القوة المرافقة للمحمل ، فامتنعت مصر عن إرسال المحمل نفسه ، فأعلن ابن السعود أن حكومته ستتولى نسج كسوة الكعبة .

هذا ، وكانت مسألة الخلافة الإسلامية مثار جدل منذ سنة ١٩٢٢ حين أصبحت تركيا جمهورية فلم تحتفظ بالخلافة . وكانت بعض الدول الإسلامية ترى مصر أحق من غيرها بالخلافة . وكان العاهل النجدي لا يرى بادئ الرأي بأساً من التسليم لمصر بها . ثم حدث بين مصر والملك النجدي كلام في طريقة حكم الأماكن الإسلامية المقدسة ، تولاه من جانب مصر الشيخ محمد مصطفى المراغي ، وقد ذهب إلى الحجاز لهذا الغرض في سنة ١٩٢٦ . لكن المحادثات لم تسفر عن نتيجة إيجابية . وظل الجو مضطرباً بين الدولتين من بعد ذلك إلى سنة ١٩٣٦ ، فلم تعترف مصر بالمملكة العربية السعودية .

علمت قبيل سفري إلى الحجاز أن علي ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت إليه وعرضت عليه معاونتي لتحقيق مقصده ، فذكر لي أنه يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد . وكنت مقتنعاً من جانبي بأن بقاء القطيعة لآخر فيه . فالخلافة التي ناءت بها الإمبراطورية العثمانية عبء لا تقوى مصر على حمله . ولا غنى للملايين المسلمين من المصريين عن أداء فريضة الحج بالأماكن المقدسة الخاضعة لسلطان السعوديين ، فالخير كل الخير في إعادة علاقات الصفاء والمودة معهم ، حتى يتم هؤلاء المصريون فريضتهم في بيئته تنظر إليهم بعين الرضا والاطمئنان .

سافرت إلى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر . وإنني لفي بهوها يوماً ، بعد أن ارتديت رداء الإحرام ، إذ تقدم إليّ حاج محرم لم أكن قد رأيته من قبل ، وقدم نفسه . ذلك هو الشيخ حسن البنا . وقد ذكر لي يومئذ أنه ألف جمعية الإخوان المسلمين لتهديب الناس تهديباً

إسلامياً صحيحاً ، وأنه يطمع في تعضيد مؤلف (حياة محمد) لهذه الجماعة ، بل يطمع في قبول رياستها . والرجل لبق حسن الحديث حلو الإلقاء ، عرفت ذلك منه في هذه المقابلة ، وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز إذ كان الحاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون في مختلف شئونهم ، فكان يقف في كل جمع خطيباً واعظاً ، يتلو آى القرآن في مناسباتها ، ويلقى خطبه في عبارة بليغة وعربية فصيحة . وقيل لى وأنا بالحجاز إن له صلة بالحكومة السعودية ، وإنه يلقي منها عطفاً ومعونة . فلما فاتحنى في أمر جمعيته ، ذكرت له أن بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الخفيف أمر حسن جدير بالتشجيع ، ولكن أعمالى في التأليف وفى السيامة لا تدع لى مجالاً لقبول ما دعانى إليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل فى أثنائها على باشا ماهر بالحكومة السعودية ؛ وقد أوفدت إلى مصر السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة . ولم آل جهداً ، خلال هذه الأسابيع الستة ، فى التحدث إلى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

فلما عدت إلى مصر كانت المفاوضات بين مصر وإنجلترا قد بدأت بالقاهرة ، واتخذ قصر الزعفران مقراً لإجرائها .

لم أتصل بالمفاوضين ولا بالمفاوضات أول ما عدت إلى أرض الوطن . ذلك أنى علمت وأنا بالحجاز أن باب الترشيح للانتخابات بمصر فتح ، فأرسلت توكيلاً إلى محمد محمود باشا لترشيحى فى دائرة « تمى الأמיד » ، وكانت بلدتى كفر غنام من بلادها . لذلك لم ألث بعد أن قضيت أياماً بالقاهرة أن ذهبت إلى مسقط رأسى . وكان والدى قد دعا الناس من أصدقائنا إلى حفل كبير لاستقبالى لمناسبة عودتى من الحجاز . واتخذ أصدقائى وأنصارى هذا الحفل فرصة للدعاية الانتخابية . ومن غداة ذلك اليوم جعلت أطوف أرجاء الدائرة ، وأتصل بالعمد والأعيان والأهالى فى انتظار يوم ٢ مايو ؛ موعد التصويت العام .

وكانت هذه هى المرة الثانية التى رشحت نفسى فيها للانتخابات . أما المرة الأولى فكانت سنة ١٩٢٦ حين رشحتى الأحزاب المؤتلفة بدائرة الجمالية من دوائر القاهرة بتأييد سعد باشا زغلول كما سبق القول . ولا حاجة بى إلى أن أصف ما لاقيت فى تجوالى الانتخابى من مشقة وعناء ؛ لسعة البون بينى وبين الناخبين فى تصور الغرض من الحياة النيابية والحياة العامة كلها ؛ ولأن عادات ريفنا المصرى ، وما فيها من مبالغة فى الإكرام ومبالغة فى التحية والمجاملة ، تضطر الإنسان فى كثير من الأحيان إلى الرضا بما لم يعتده .

ومما زاد في مشقة هذه الانتخابات أن الأحزاب حاولت الاتفاق على الترشيح فيها على نحو ما فعلت سنة ١٩٢٦ ، أيام الائتلاف الذى تزعمه سعد باشا ، فلم توفق فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة في بعض الأحيان . وإني لأذكر يوماً وأنا أنتقل في السيارة بين بلاد الدائرة ، وكنت على مقربة من المقر الانتخابى لمنافسى إسماعيل رمزى باشا ، إذ خرج علينا جماعة من العمالق معهم العصى الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم ، فلم ينجنا منهم إلا أن أطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها ، حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به . وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهى التى وصفت بأنها جرت في جو من الحرية والتزاهة لم يعهد من قبل في كل الانتخابات الأخرى التى جرت في مصر .

بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها ، وبينما كان يوم التصويت يقترب ، أذاعت الصحف أن الملك فؤاد يشتد به المرض . وكان الملك فؤاد يومئذ في التاسعة والستين من عمره . لكنه كان قوى البنية معروفاً بالدقة في المحافظة على صحته . ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن أن صحة جلالة أخذت تدعو إلى القلق ، ومالوا إلى تصديق ما صرح به على ماهر باشا رداً على الصحف البريطانية : من أن « صحة جلالة مولانا الملك بخير . ولو كان هناك شيء لا سمح الله لذكرته » . على أن مجلس الوزراء نشر ، غداة هذا التصريح في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ ، أن الطبيين اللذين عادوا لجلالة الملك حين مرضه في أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استدعنى أحدهما ، وهو الدكتور فرجوى ، لعيادة جلالة لأنه يشكو ألماً بأستانه . مع هذا ظل على باشا ماهر يبنى ما يشاع : من أن البحث تجدد في مسألة الوصاية على العرش لأن ولى العهد لا يزال دون الثامنة عشرة من سنه ؛ أو من أن تمت ما يدعو إلى عودة سموه من إنجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليم تعليمه ، وأوفد معه أحمد بك حسين رائداً ، والفريق عزيز باشا المصرى مدرباً لسموه على الفنون العسكرية .

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا ، أذاعت رئاسة مجلس الوزراء نشرة طبية ، في الخامس والعشرين من أبريل ، موقعاً عليها من الأطباء الذين يعودون لجلالة الملك ، جاء فيها أن مضاعفة في سير المرض حدثت بسبب التهاب تعفنى في الفم ، وأن نزيفاً طرأ في المساء أثر تأثيراً غير محمود في الحالة العامة . هنالك بدأ القلق يسود الدوائر المختلفة في مصر وفي إنجلترا ، وقيل في الصحف إن بعض الذين ذكرت أسماءهم على أنهم أعضاء في مجلس الوصاية الذى اختاره الملك فؤاد ، ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا ، قد زاروا المندوب السامى البريطانى .

وتوالت النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة إلى النفوس ، بل صرح رئيس الوزراء بأنه إذا أراد سمو الأمير فاروق العودة إلى مصر فالرأى لسموه ، وقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وأن سموه أبلغ ذلك تليفونياً . وقد سئل رئيس الوزارة عما إذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : « مع من يدور البحث ؟ إن هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها ، ومع ذلك فلا محل لها الآن . فإن جلالة الملك حفظه الله بخير ، ورجاء الجميع أن يطيل الله في عمر جلالاته » .

والواقع أن الكلام في مسألة الوصاية كان يجرى بالفعل ، كما أنه جرى قبل ذلك بستين حين مرض الملك فؤاد في أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وأن إنجلترا كانت تولى هذا البحث عناية خاصة بحجة أنها تريد أن تتحقق من أن الأوصياء ممن يتيسر لها العمل معهم من غير صعوبة . وكان جلالة الملك فؤاد قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين ، حفظت إحداها في رئاسة مجلس الوزراء والأخرى في الديوان الملكي . وقد كثرت الإشاعات عن أسماء الأوصياء الواردة في الوثيقتين . مع هذا أصر على باشا ماهر على أن مسألة الأوصياء من اختصاص الحكومة وحدها .

* * *

واختار الله الملك فؤاد في الثامن والعشرين من أبريل ، أى قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، وحمل جثمانه في مشهد رسمي رهيب إلى مسجد الرفاعي . ورأيت من واجبي يومئذ أن أشيعه ، فعدت من طوافي الانتخابي بدائرة تمى الإמיד إلى القاهرة ، حتى إذا أدت هذا الواجب رجعت أتم هذا الطواف ، وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ومن يتولاها ، ومن يوليها .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن سير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني استدعى إليه مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا ، كل على حدة ، وتحدث إليهم في مسألة الوصاية من ناحيتها العامة ، بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وإنجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات . وكان رأى الزعماء المصريين أن الخير في أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية . وقد تردد في مقدمة الأسماء ، التى يعهد إليها بهذه المهمة ، اسم سمو الأمير محمد على ، وكان معتزماً السفر إلى أوروبا في ٣ مايو ، فألغى سفره بسبب تطور الأحوال .

يبدو من هذه الاتجاهات في مسألة الوصاية أن الأمر فيها لم يكن وفقاً على الأسماء

الواردة في الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل ، بل كان للسياسة موجبات قد تستبعد هذه الأسماء جميعاً . والواقع أن الأسماء الثلاثة ، الواردة في المظروفين المودع أحدهما بمجلس الوزراء والآخر بديوان الملك ، كانت أسماء عدلى باشا يكن وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا . لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة . وقد انتهوا إلى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ، وعلى أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسه معاً عقب الانتخابات خلال العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، وهي الأيام التي ترك الدستور فيها سلطة الملك كلها بين يدي مجلس الوزراء . ولهذا قصر على ماهر باشا مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب ، وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع كلا مجلسي البرلمان يوم ٨ مايو ليحلف الأعضاء اليمين ، ثم يجتمع معاً في الغد ليفتح أمامهم مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد بعد قليل ليعرض على المجلسين ما اتفق عليه الزعماء في هذا الشأن ، وعند ذلك يحلف الأوصياء اليمين ، وتستقيل الوزارة الماهرية ، وتتولى وزارة الأغلبية البرلمانية الحكم .

وحدث هذا كله على النحو الذي اتفق عليه ، وعينت أنا في مجلس الشيوخ يوم ٨ مايو ، وشاركت في هذه الحفلات البرلمانية . وفي اليوم العاشر من شهر مايو استقال على باشا ماهر ، وألف مصطفى باشا النحاس وزارته الوفدية ، وأن للجبهة أن تستأنف المفاوضات ، وكانت تأجلت بسبب الانتخابات .

على أن على ماهر باشا حرص قبل استقالته على أن يتم مسألتين كان يعير إحداهما أهمية خاصة منذ ألف الوزارة ، ثم أعار الثانية عنايته البالغة حين اشتد المرض بالملك فؤاد وخيف على حياته . أما المسألة الأولى فكانت توطيد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية . وأما المسألة الثانية فكانت مسألة العرش ، والمناداة بالأمير فاروق ملكاً على مصر إثر وفاة والده مباشرة .

وكانت المسألة الأولى موشكة على نهايتها قبيل وفاة الملك فؤاد . فقد دارت المحادثات بين على ماهر باشا والسيد فؤاد حمزة ، على أساس من إعادة علاقات المودة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ومن عودة الحمل المصري ينقل كسوة الكعبة إلى مكة من غير أن تحيط به قوة تحرسه في الحجاز . وكان يسيراً على الرأي العام المصري أن يقبل هذا الحل ، بعد إذ اطمأنت الأمور واستقر الأمن في ربوع الحجاز ، فلم يعد ثمة خوف من مهاجمة البدو الحمل . وقد توفى الملك فؤاد ولا تزال مسائل خلافية تفصيلية قائمة بين وجهة النظر المصرية

ووجهة النظر السعودية . عند ذلك نبه على باشا ماهر السيد فؤاد حمزة إلى أنه يملك في العشرة الأيام التالية لوفاة الملك أن يوقع المعاهدة التي يمكن أن يتفق الطرفان عليها ، لأن مجلس الوزراء في هذه الأيام العشرة يملك بحكم الدستور كل سلطات الملك ، وأنه مستعد لهذا التوقيع إذا اتفق على التفاصيل المختلف عليها ، بينما هو لا يكفل أن تتم الوزارة الوفدية التي تليه ما هو معتزم أن يفعل . وأيقن وكيل الخارجية السعودية أنه لن يجد مصرياً أحسن استعداداً لإعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية من على ماهر باشا ، فآتم الرجلان التفاهم ، ووقعا المعاهدة ، واطمأنت نفس على باشا إلى أنه قام بواجبه لمصلحة وطنه في هذا الأمر الذي يهم المسلمين في مصر ، بل يهم المسلمين في أقطار الأرض جميعاً . فأما المسألة الثانية ، مسألة العرش والمناداة بالأمر فاروق ملكاً على مصر ، فكان على باشا حريصاً أشد الحرص على أن يتمها على خير وجه . فهو لم ينس أنه كان موضع ثقة الملك فؤاد ومحل رعايته سنوات طويلة من حياته ، وأن عليه من أجل ذلك واجبات يقتضيه الوفاء أن يقوم بها ؛ هذا ومركزه في الوزارة ، وما ألقى عليه الدستور من تبعات ، يقتضيه أن ينهض بهذا الواجب في هذا الموقف الدقيق على أتم وجه وأكمله .

والحق أنه أدى لوطنه ، ولذكرى مليكه الراحل ولولى العهد الذي آل إليه العرش بعد أبيه ، خير ما يؤديه رجل مسئول .

ففي يوم وفاة الملك فؤاد ، نادى على باشا ماهر بالأمر فاروق ملكاً على مصر ، برغم أنه كان لا يزال بعيداً عن أرض الوطن ، وأنه كان ولا يبلغ سن الرشد . لكن على باشا ذكر العبارة التي ترددها الأمم في مثل هذه الحال : « مات الملك ، يحيا الملك » ، فنادى بفاروق الأول ملكاً على مصر ، ثم اتجه بعنايته إلى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشد المقرر بالأمر الملكي الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذي يحدد سن الرشد لإدارة الأموال الخاصة .

وقد استعان في هذين الأمرين بلجنة قضايا الحكومة من ناحية ، وبرجال الشريعة الإسلامية من علماء الأزهر ووفى الديار من ناحية أخرى . ولما كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت . فقد تناولت الأحاديث ، ونشرت الصحف ، أن تمت تفكيراً في مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من إتمام دراسته بإنجلترا ، ونسبت هذا التفكير إلى البريطانيين حيناً ، وإلى بعض المسئولين من المصريين حيناً آخر . ولم يجد على باشا مشقة في مواجهة هذا التفكير . فالأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، والذي نص الدستور

على قيامه ، قد جعل سن الرشد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية . وليس يجوز تعديل الدستور ، والملك لم يبلغ سن الرشد ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش . لا مفر إذن من الإذعان للأمر الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سنًا للأهلية السياسية . لكن ! هل يعتبر هذا السن كذلك سن الأهلية الشخصية والأهلية المالية ؟ ! أم يجرى حكم القانون العام فيهما ؟ !

لم يستغ على باشا أن يكون الملك ، وقد أشرف على السابعة عشر من سنى حياته ، قاصراً عن إدارة شئونه . لهذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة ، استند فيها إلى رأى رئيس لجنة القضايا وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ، جاء فى ختامها : « وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب الذى أشرف على السابعة عشرة والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشداً من الناحية الشخصية والمالية » . وعلى هذا أعلن رشد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك . وصفق الناس لهذا الإعلان ، حين خفض على باشا ماهر بقانون مخصصات جلالة الملك السنوى من مائة وخمسين ألفاً إلى مائة ألف من الجنيهات .

* * *

آن للجهة الوطنية أن تستأنف المفاوضات بعد تمام الانتخابات ، وأن لى أن أتبع سيرها ، وكنت منقطعاً عنها كما قدمت فى أثناء مقامى بالحجاز ، ثم اشتغالى بالمعركة الانتخابية . والواقع أن ما تم منها إلى ذلك التاريخ لم يكن ذا بال . فقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات فى قصر الزعفران فى الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكانت جلسة علنية . فألقى النحاس باشا رئيس وفد المفاوضات المصرى خطاباً أشار فيه إلى الأزمة التى يجتازها العالم ، وإلى مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ثم قال : « إن المعاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضاً فوق كل شىء ضرورة معنوية للإنسانية . فهى بشرى بعهد سلام وإخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربية التى هى مهد الديمقراطية والحرية » . وأجاب سير مايلز لامبسون على هذا الخطاب ، فوافق على ما ذكره النحاس باشا من أن الاتفاق بين مصر وإنجلترا من شأنه أن يفضى إلى اطمئنان كبير متبادل فى الأوقات المضطربة التى يجتازها العالم ، وذكر أن الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجد مساعداً للاتفاق مع الجهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية ، برغم أن المفاوضات السابقة لم تثمر الثمرة المرجوة ، مقتنعاً بأن رجال الجهة لن يدخروا وسعاً فى تجنب تكرار الفشل .

وبدأت المفاوضات تجرى في جو دولي يكتنفه الاضطراب من كل نواحيه . فلم تكن حرب الحبشة وحدها هي التي تقلق بال المتفاوضين ، بل كانت نذر الحرب تتبدى في أوروبا نفسها . فقد نقض هتلر عاهل ألمانيا معاهدة فرساي ، واحتل منطقة الرين ، وألقى في الرينخستاج خطاباً تحدث فيه عن المجال الحيوي لألمانيا . ترى ، أيدعو هذا الجو إنجلترا إلى التساهل في مفاوضة مصر ، أم يدعوها إلى التشدد في هذه المفاوضة ؟ وماذا يكون لهذا الجو من أثر في نفوس المتفاوضين المصريين ؟ صوّر هذه المعاني مستر فيليب جريفس - محرر الشؤون الخارجية لجريدة التايمس - وكان قد جاء إلى مصر في هذا الظرف ، في مقال عنوانه : (قيمة صداقة مصر لإنجلترا) ، جاء فيه : « من أشد بواعث الأسف أن تمنى المحادثات المنتظرة بالفشل لإصرار الخبراء البريطانيين إصراراً لا مسوغ له على دعوى سلامة بريطانيا . فلا ريب أن مصر الصديقة أعظم نفعاً للقيادة البريطانية من أوطر عديدة في حالة حدوث حرب في البحر المتوسط » . وجاء فيه كذلك : « لن يستطيع أى زعيم سياسى مصرى له مكانة أن يعرض سمعته للخطر بالانفصال عن الوفد الرسمى للمفاوضة لأسباب شخصية أو حزبية . وجميع الأحزاب الممثلة لمصر تشعر بأن هذه الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الأخيرة التي تتاح لهم » .

وفي الثاني عشر من مارس عقدت الجلسة العملية الأولى للمفاوضات ، وعلى أثرها قدم المتفاوضون البريطانيون مذكرة تلاها سير مايلز لامبسون في الجلسة . وبعد أيام قليلة ردت هيئة المفاوضات المصرية على هذه المذكرة بمذكرة مثلها ، فتبين أن الشقة بين الفريقين واسعة . هذا مع أن الموضوع الذى تناوله البحث لم يتجاوز المسألة العسكرية ، بل لم يتجاوز من المسألة العسكرية سوى جانبها البرى . أما الجانبان البحرى والجوى ، فظلاً محتفظاً بهما . هنالك توقفت المفاوضات واعتقد كثيرون أن مصيرها إلى الفشل .

ظهرت في هذا الموقف شخصية أمين عثمان . وكان يومئذ شاباً موظفاً بوزارة المالية ، عين في سكرتارية وفد المفاوضة لأنه كان يجيد الإنجليزية ؛ إذ تعلم في مدارس ككتوريا بالإسكندرية ، ثم درس في إنجلترا ، وتزوج من سيدة ايقوسية قيل إنها ظريفة الحديث ، وإن سير مايلز لامبسون يجد في نكتتها القومية الحاضرة متاعاً . وقد اتصل أمين عثمان بسير مايلز وأصبح موضع رعايته . لهذا سهل عليه أن يكون أشبه بضابط اتصال في المفاوضات بين سير مايلز والنحاس باشا . وقد أدت هذه الرعاية إلى اجتماع رئيسى الوفدين المتفاوضين ابتغاء التغلب على الصعوبة القائمة . ولكن الموقف لم يبد فيه تبدل ظاهر ، إلى أن جرت

الانتخابات وتولى النحاس باشا رئاسة الوزارة خلفاً لعلى باشا ماهر . وفي أثناء هذه الفترة بدأت الصحافة البريطانية تتحدث عن المساومة من الجانب المصرى ، وكان المفاوضات بطبعها ليست مساومات كالبيع والشراء ، وكان الجانب البريطانى لم يكن أكثر مساومة من الجانب المصرى حين يتمسك بالواقع يريد أن يدفع به الحق الذى يتمسك به الجانب المصرى .

فقد كان الجانب البريطانى يريد أن يتراجع فى المسألة العسكرية عما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٠ ، بحجة أن الموقف الدولى تغير ؛ وكان يريد لذلك أن تظل القوات البريطانية وطا حق التنقل فى أرجاء مصر ، وأن تعسكر حيث يشاء قوادها . وكان المفاوضون المصريون حريصين على أن تنتقل القوات إلى منطقة قناة السويس من الغرب ، فذلك مما اتفق عليه مع النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ، ومع محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ . ومهما يكن من تغير الموقف الدولى فإن هذا التغير كان متوقفاً دائماً . لكن الجانب البريطانى اتخذ حجة فى المفاوضات مما أدى إلى توقفها زمناً غير قليل . بل لقد اضطر سير مايلز لامبسون أن يسافر بنفسه إلى لندن ، وأن يقابل المسؤولين فى وزارة الخارجية البريطانية . وقد حمل معه فى هذه الرحلة تقارير عما دار بين المفاوضين المصريين والمفاوضين البريطانيين بالقاهرة ؛ فذكر الناس لمناسبة سفره هذا سفر لورد اللنبي إلى لندن قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وقد استطاع المندوب السامى البريطانى ، فى أثناء مقامه بعاصمة بلاده ، أن يتغلب على عقبة المسألة العسكرية ، واستطاع بذلك أن يعود إلى مصر ليستأنف المفاوضة مع وفد مصر ، وأن يجد من الصحافة البريطانية مؤيداً قوياً لدى الرأى العام البريطانى ؛ يقنعه بأن صداقة مصر خير من التسلط عليها عسكرياً . على أن ما صنعه سير مايلز لم يكن كسباً لمصر وحدها ، بل كان فيه كسب أعظم لإنجلترا . وبهذا تم الاتفاق ، وحل الخلاف الذى توقفت المفاوضات بسببه زمناً غير قليل .

فقد اتفق الطرفان آخر الأمر على أن يكون لقوات صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ؛ لا فى حالة الحرب وكفى ، بل فى حالة خطر الحرب الداهم كذلك ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها . وقد كان هذا الذى انتهى الاتفاق إليه مثار خلاف بين المفاوضين المصريين ، حتى لقد ذهب بعضهم إلى ضرورة قطع المفاوضة . فمن ذا يقدر المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ، وهى لا يمكن أن تزيد على احتمال من الاحتمالات لا صلة بينه وبين الحرب بالفعل ، بل لا صلة بينه وبين خطر الحرب الداهم ؟

وخطر الحرب الداهم نفسه أمر تقديري بحت . فإذا أمكن التسليم بنظرية معاونة مصر في حالة الحرب الفعلية ، فالتسليم بحالة خطر الحرب الداهم فيه تجوز غير قليل . أما التسليم بنظرية المفاجأة الدولية التي يخشى خطرها ففيه التجوز كل التجوز .

على أن الجو الدولي ، الذي أحاط بالمفاوضات ، كان يدفع الطرفين جميعاً إلى الحرص على النجاح . فقد كانت إنجلترا تقدر أن طمأنيتها إلى سلامة جيوشها في مصر ، لا تكون تامة إذا بقيت روح الشعب المصرى عدائية لبريطانيا . وقد كانت مصر تقدر أنها معرضة ، بحكم مركزها الجغرافى ، لتشارك من قريب أو من بعيد فى كل نزاع مسلح بين دول أوربا . لإنجلترا كما لمصر مصلحة إذن فى عقد معاهدة بينهما . لكن كل فريق يجب أن يحصل من هذه المعاهدة على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فلا يضار فريق فيما لا ضرر فيه على الآخر ، ولا يحجب عن مصر حق لا ضرر على إنجلترا من التسليم به .

كان هذا الموقف الأخير موقف محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين . فقد رأى فى نظرية خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التي يخشى خطرها مالا يطمئن ضميره إليه ، فجاء من الإسكندرية حيث كانت المفاوضات تجرى فى قصر أنطونيداس ، والتي فى القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراى عابدين ، بعبد العزيز فهمى باشا وبمحمد عبد الرازق باشا وسى ، وشرح لنا الموقف ورأيه فيه . وقد أيدناه فعلاً ، وجعل عبد العزيز باشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها . على أن محمد باشا أخبرنا أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا يسحب من هيئة المفاوضة . عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بإلغائها الإلغاء التام . وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة نصاً تتعهد به إنجلترا أن تعاون مصر على هذا الإلغاء . فإن حصل محمد باشا على هذه الترضية ، كانت كسباً لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا فى عدم انسحابه . فأما إذا رفضت إنجلترا هذا النص على إلغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييداً حاراً ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن يسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه .

وقبلت إنجلترا ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاونتها لإلغاء الامتيازات ، وحررت المعاهدة ، وتولى تحريرها مستر بيكت المستشار القضائى لوزارة الخارجية البريطانية ، والذي كان مساعداً لسير سيسل هيرست مستشارها السابق . وعلى ذلك اتفق على أن توقع

المعاهدة في لندن ، يمضيها مستر أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية مع المفاوضين المصريين .

وسافر المفاوضون المصريون ، كما سافر سير مايلز لا ميسون المندوب السامي البريطاني ومعاونوه في المفاوضات . وجرت محادثات أخرى في العاصمة البريطانية انتهت إلى وضع اتفاقات ثانوية ، في صورة خطابات متبادلة بين وزير الخارجية البريطانية والنحاس باشا رئيس الوزارة المصرية .

والمعاهدة في مجموعها لم تخرج في نظر كثيرين عن المبادئ التي وضعتها لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ . فهي مخالفة أساسها دفاع إنجلترا عن مصر في الحرب ، واقتصر معاونة مصر على تقديم المساعدة لحليقتها داخل حدود بلادها ؛ ولا يكون ذلك بالاشتراك الفعلي في الحرب ، بل بتقديم الموانئ والمطارات وطرق المواصلات لتكون تحت تصرف الجيش البريطاني .

على أن المفاوضين المصريين أرادوا أن يحافظوا على الشكل ما استطاعوا ، فجعلوا تعهدات الدولتين متساوية في النص ، وإن علموا علم اليقين أنها لن تكون متساوية في الواقع من ذلك تعهد كل من الدولتين المتحالفتين ألا تتخذ في سياستها خطة تخالف سياسة الدولة الأخرى . وطبعي أن ذلك معناه ألا تتخذ مصر خطة تخالف سياسة إنجلترا . وقد دلت الحوادث من بعد على أن هذا هو الواقع ، وأنه حيثما أرادت مصر أن تنهج نهجاً خاصاً في سياستها لم يغير ذلك من سياسة إنجلترا في كثير ولا في قليل . ومن ذلك كذلك ، تعهد الدولتين بالتشاور إذا اضطرب الجو الدولي بالنذر لتتخذاً خطة مشتركة ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن إنجلترا لا تغير خطتها تبعاً لرأى مصر . وهذا منطق الواقع .

فالإمبراطورية البريطانية المترامية الأطراف ، والتي تجرى على سياسة تقليدية ثابتة منذ عشرات السنين ، لا يمكن أن تخالف هذه السياسة التقليدية لغير شيء إلا أن لمصر رأياً آخر .

وقضت المعاهدة على أن يجري الجيش المصري في تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطاني . ولهذا معناه الواضح . كما أن تبادل الخطابات بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، تتولى تدريب الجيش المصري ، له كذلك معناه الواضح الذي لا يحتاج إلى كد الذهن لتبينه . والطريف كذلك في المعاهدة أنها نصت على ارتباط مصر بتنفيذ ما سمته سياستها هي في إنشاء

الطرق التي نسميها حتى اليوم طرق المعاهدة ، وقد أريد بإنشائها تسهيل المواصلات للجيش البريطاني بين القاهرة والإسكندرية وبورسعيد .

مع هذا نظمت هيئات الوفد بأمر الحكومة مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين المصريين ، وأطلق النحاس باشا على المعاهدة اسم معاهدة الشرف والاستقلال ، وأقامت الحكومة أقواس النصر تمر من خلالها مواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة . وألقى مكرم عبيد باشا خطاباً حماسياً في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول يجذب به المعاهدة ويعتبرها نصراً مبيناً .

لم يكن محمد محمود باشا من القائلين بالرأى الذي قال به النحاس باشا أو مكرم عبيد باشا . ولم يكن الدكتور أحمد ماهر من هذا الرأى كذلك . بل كان رأيهما أن المعاهدة خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، ومن باب أولى ليست الشرف والاستقلال مجتمعين . وقد أوضح محمد باشا هذا الرأى في كلمة أعدها ثم ألقاها بمجلس النواب . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو أحد الذين وقعوا المعاهدة ، أن يقول بعدم الموافقة عليها وإبرامها . وغاية ما استطاع أن ترك الأحرار الدستوريين يعبر كل منهم صراحة عن رأيه الخاص في المعاهدة : يعارضها من شاء ، ويحبذها من شاء ، ويقول مثل قوله إنها خطوة في سبيل الاستقلال من شاء . أما الدكتور أحمد ماهر فلم يكن يملك أن يملى مثل هذا الرأى على حزب الوفد وهو ليس رئيسه . وكل الذي استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد على نحو ما حدث في سنة ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله في تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيماً جديداً في مصر . ولم يقبل النحاس باشا هذه المشورة . فقد يترتب على قبولها أن تعدل الوزارة تبعاً لتعديل النظام الحزبي ، وأن تؤلف وزارة قومية كالتى وقف هو في سبيل تأليفها منذ سنة ١٩٣٠ ، وكذلك عاد المفاوضون المصريون إلى مصر ، ولم يكن ثمة تفكير في شىء إلا في عقد دورة غير عادية للبرلمان تعرض فيها المعاهدة لإبرامها . وعقدت هذه الدورة غير العادية في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ونوقشت المعاهدة في مجلسي البرلمان : في النواب أولاً ثم في الشيوخ . وقد تولى معارضتها في كلا المجلسين عدد محدود من الأعضاء . وأدلى محمد محمود باشا بالرأى الذى سبقنا إلى ذكره ، وكذلك الدكتور أحمد ماهر ، وعارض المعاهدة في أساسها بهى الدين بركات باشا وبعض النواب . وقد عارضها من الشيوخ حسن صبرى باشا وحافظ رمضان باشا ، وحللتها أنا تحليلاً انتهت

منه إلى أنها صورة محورة من مشروع ملنر ، وإلى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لا تصل بمصر إلى مركز الدومينيون ، فيجب أن يصوت كل عضو في الشيوخ عليها عن علم بحقيقة مداها . فمن أراد الاستقلال أو نظاماً كنظام الدومينيون فليرفضها ، ومن أراد خطوة في سبيل الاستقلال فليقبلها .

أبدت هذا الرأي في الصباح ، وكان المنتظر أن يؤخذ الرأي على المعاهدة في المساء . وقد مرضت بعد ظهر ذلك اليوم فلم أتمكن من حضور جلسة الشيوخ ، ففسرت الصحف امتناعي بأنه متعمد لكي لا أبدى رأياً . والواقع أنني لزمتم بالفعل فراش المرض ثلاثة أيام . لكن الظروف أدت بالناس إلى هذا الظن ، ولم يكن لي أن أقول فيه شيئاً بعد أن أبدت رأبي في الموضوع بكل صراحة .

وقد يلفت النظر أن اعتبرت مناقشة المعاهدة وبيان ما فيها من أوجه النقص في تحقيق استقلال مصر معارضة للوزارة ، ومعارضة اعتبرها أنصار الوزارة خصومة أساسها سوء القصد وانتهاز الفرصة لمناوأة الحكومة . هذا مع اطمئنانهم إلى أن المعاهدة ستبرم ، وستوافق على إبرامها كثرة كبيرة في المجلسين . لكننا تعودنا في مصر أن نضيق ذرعاً بكل رأى يخالف رأينا ، وأن نرى في هذه المخالفة خصومة بل عداوة . ولو أن هؤلاء الذين ضاقوا ذرعاً بنقد الناقدين يومئذ ، أوتوا شيئاً من العلم بما تتمخض عنه التطورات الدولية ، وقدروا ما يمكن أن يحدث ، وما حدث من بعد بالفعل من عدم رضا مصر ، وعدم رضا النحاس باشا وأنصاره عن المعاهدة - إذن لكانوا أرحب صدرأ ، ولرأوا في معارضة المعارضين ونقد الناقدين أساساً ترتكز عليه بلادهم من بعد ، على نحو ما فعلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

* * *

أبرمت المعاهدة ، وأن أوام التفكير في مصير الامتيازات الأجنبية ، بعد أن تعهدت إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص منها . وكان الناس يحسبون أن يتألف وفد المفاوضات في هذا الموضوع ممن فاضوا في معاهدة مصر وإنجلترا ، بعد أن تم الهيئات الفنية المختصة دراسته . لكن أمور الحكم جرت على نحو جعل جو التفاهم الذي كان سائداً في أوائل هذا العام ، عام ١٩٣٦ ، تملوه السحب ، ثم يتلبد بألوان من الخلاف الحزبي تعيد الشقاق سيرته الأولى ، وتتسفس في الوقت ذاته عن تيارات في الوفد لا تظهر بادئ الرأي ، ولكنها تعمل عملها فتمهد لاتجاه جديد بعيد الأثر في حياة البلاد وفي حكمها .

وأول ما ظهر من بوادر الفرقة أن أغدقت الوزارة على أنصارها ومحسوبيها رتباً لا حصر

لها ، وقيل يومئذ إنها فعلت ذلك ابتهاجاً بالمعاهدة ولو أن هذه الرتب اقتصرت على المفاوضين ، والذين عاونوهم في المفاوضات ، لكان ذلك طبيعياً ولما أثار أية ثائرة . لكن المفاوضين لم ينلهم من هذه الرتب شيء ، خلا إنعام مجلس الوصاية بقلادة قواد الأول على رئيس المفاوضين مصطفى النحاس باشا ، وبنيشان الكمال على السيدة المصونة حرمه ، وكانت قد صحبته في أثناء المفاوضات . أما المفاوضون الآخرون فكانوا في غنى عن الرتب والألقاب ، فلم ير مجلس الوصاية أن يمنحهم فوق ما عندهم .

فأما الذين أنعم عليهم بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، ومن لم يكن لهم بالمفاوضين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات ، ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ولم يكن أحدهم يطمع في أن ينال رتبة أو لقباً طيلة حياته . وكان أكثر هؤلاء من أنصار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية في الأقاليم . هنالك ضج منافسومهم ، ومن يبرزونهم في الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا في هذه الإعامات من الميل الحزبي ما لا يتفق وموجب العدل ، وشكا هؤلاء إلى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق في المعاملة بغير مسوغ ، ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد انتهز فرصة قيام الوصاية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى .

لم تكن هذه المسألة كافية لتثير في الجو ما يكدر صفاءه ، وإن تركت في النفوس أثراً مكظوماً . لكنها مع ذلك كانت ذات دلالة واضحة . تلك أن الحكومة القائمة لم تعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبدء عهد جديد في النضال الحزبي ، بل رأت استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبلها .

ولم يكن النضال الحزبي ، منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، قائماً على أساس من مبادئ متباينة تختلف فيها الأحزاب تأييداً ومعارضة ، بل كان قائماً على فهم مخطئ لمعنى الحكم فمنذ اليوم الذي قال فيه سعد باشا إنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحماً ودماً فهم الناس ، ولا يزالون ، مع الشيء الكثير من الأسف ، أن الهيئة القائمة في الحكم تتولاه على أساس من محاباة أنصارها ومحاربة معارضيه ، ولا تتولاه لحساب الجميع على سواء ؛ تقوم فيه بينهم بالقسط ، وترعى الذمة والعدل .

وجلى أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السلم في شيء ، بل هو تعصب ذميم من الحاكم لأنصاره ومريديه الذين يدينون له ولو لم يؤمنوا به . وقوام هذا التعصب المنافع أو الانتقام من المنافسين . وإذا قام حكم على هذا الأساس اضطرب فيه معنى العدل ، وتوارى سلطان

القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ، واضطر خصوم الحاكم أن يقاوموه دفاعاً عن أنفسهم ، فإذا نجحوا في مقاومته وأنزلوه عن مناصب الحكم وقاموا فيها مقامه صنعوا ما صنع ، فاستمرت الحلقة المفرغة ، وظلت الحال في شؤون الدولة تسير من سيئ إلى أسوأ ، حتى تدرك الأمة نفسها أن المصرة الناشئة عن هذا التعصب الذميمة لاحقة بها في حاضرها ومستقبلها . عند ذلك يقاوم الشعب هذه النزعة ، ويحرص على أن يكون الحكم لمصلحة الجميع ، لا للمنافع من يلوونه ، ومن يناصرون هؤلاء الذين يلوونه . وهذا النوع من الحكم القائم على التعصب لا يعرف في الواقع شيئاً اسمه المبادئ ، وإنما هو نضال على منافع عاجلة ، يريد الأفراد أو تريد الهيئات تصيدها لمصلحتها ولو على حساب المصلحة القومية . ولهذا تنشأ عنه خصومات ذاتية عنيفة ، بل لهذا ترتكب في سبيله جرائم شر الجرائم . فالتناس لا يختصمون إلى حد ارتكاب الجريمة على المبدأ ، فالخصومة على المبدأ خصومة رأى لرأى ، وسلاح هذه الخصومة مقارعة الحجج بالحجة ، ومحاولة إقناع الكثرة من أهل الأمة بهذا الرأى أو بذلك . والحكم إذا قام باسم الجميع لحساب الجميع ، فلا يجز أحد منه مغنماً لنفسه ولأنصاره ، بل يسعى القائم فيه لتحقيق ما يعتقد الخير لأبناء الأمة كلها من أنصاره وخصومه على السواء ، فلن تقوم من جراء الخصومة على الرأى معركة ولن ترتكب جريمة . أما إذا قام الحكم على أساس المنافع يجتلبها الأفراد والهيئات لفائدتهم بالذات ، فقد ترعرعت الخصومة وأفرخت الجريمة ، وذلك هو ما أدى بمصر إلى ما تعانيه منذ سنة ١٩٢١ إلى وقتنا الحاضر من شر ومضرة .

* * *

وإن الوزارة لماضية في سياستها الحزبية ، إذ نجمت مسألة رأتها المعارضة غير خالية من الشوائب ، فاتخذتها صيحة حرب واجهت بها الحكومة في البرلمان وخارج البرلمان . تلك مسألة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان . واستنباط الكهرباء من هذه المساقط مسألة حيوية لمصر . وقد تناولها البحث منذ سنة ١٩١٢ . لكن الحرب العالمية أعلنت في سنة ١٩١٤ واستمرت إلى سنة ١٩١٨ ، فعمت هذا البحث ، ثم عطلته الثورة المصرية إلى سنة ١٩٣٦ . لكن حكومة يومئذ مالت إلى شركة بداتها ، إنجليزية الجنسية ، وبدأت تفاوضها لتنفيذه ، وحرصت على أن تتم الصفقة معها . عند ذلك نادى المعارضة بأعلى صوتها : « رويدكم أيها الحكام ! إن مثل هذا المشروع الضخم يجب أن يطرح في مناقصة عالمية ، وألا تستأثر الحكومة بالرأى فيه مساومة مع شركة تختارها . فالمناقصة العالمية

تبعد الريية وتدعو الأمة إلى الاطمئنان إلى نزاهة الصفقة ، وإلى أنها غير مشوبة بشائبة من منفعة ذاتية . وهذا منطوق سليم لا ريب . لكن الحكومة أجابت بأن المناقصة العالمية غير مجدية نفعاً في هذه المسألة بالذات ، لأن لكل شركة من الشركات ، التي تقوم بهذه الأعمال الضخمة ، سراً لا تذيعه ، وحسب الحكومة أن تطمئن إلى مقدره الشركة ، وإلى أنها باشرت هذه الأعمال من قبل ليكون لها كل العذر في مساومتها وعقد الصفقة معها .

أحدث اعتراض المعارضة أثره . وقد ظهر من بعد أن هذا الأثر كان أبعد غوراً مما ظن الناس ، لأن أعضاء في الوزارة ، منهم محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا ، لم يكونوا مطمئنين إلى هذه المساومة ، وكانوا يريدون أن تطرح العملية في مناقصة عالمية . ولم يعرف أحد اعتراض الوزيرين إلا حين عدلت الوزارة على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية ، بعد أشهر من صيحة المعارضة ، فقد أعاد النحاس باشا يومئذ تأليف الوزارة ولم يختر معه النقراشى باشا وغالب باشا . ونشر غالب باشا بيانات عن الخلاف الذى كان قائماً على استنباط الكهرباء من مساقط أسوان وطرحه في مناقصة عالمية ، وتمسكه هو وزميله النقراشى باشا بهذا الرأي .

أدى اختلاف المعارضة مع الحكومة في هذه المسألة ، وأدت سياسة الحكومة سياسة حزبية صورناها من قبل ، إلى نضال بين الوزارة ومعارضيه لم تقبل المعارضة معه أن تشترك في المفاوضة في مسألة الامتيازات والتخلص منها ؛ وذلك برغم دعوة الحكومة إياها للاشتراك في هذه المفاوضة ، وأن النص على تعهد إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص من الامتيازات قد أدرج في المعاهدة المصرية الإنجليزية حرصاً على بقاء محمد محمود باشا في هيئة المفاوضة .

أفكانت المعارضة مع ذلك على حق في رفضها التعاون مع الحكومة في مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات ، للتخلص من هذه الامتيازات ؟ ترددت في الإجابة أول ما عرض هذا الموضوع للبحث ، وكنت أميل بادئ الرأي للمشورة بضرورة التعاون . ودعاني إلى هذا الميل أن كان محمد محمود باشا صاحب النص الخاص بالامتيازات في المعاهدة المصرية الإنجليزية . لكن إسماعيل صدق باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكلهم من وفد المفاوضة مع إنجلترا ، رأوا غير رأيت . وكانت حججهم أن مسلك الوزارة في الحكم ، وقيام الخصومة العنيفة بينها وبين المعارضة ، يجعل المناقشة ، حتى في مسألة قومية كالامتيازات ، غير ميسورة . فإذا اختلف المعارضون أو أحدهم مع أعضاء الوفد من أنصار الوزارة ، حمل

هذا الخلاف على أنه استمرار للمعارضة ، ومحاولة لتعطيل جهود الوزارة في مسألة قومية .
وهذه تبعة لم يرد المعارضون حملها ، ولهذا رأوا ألا يشتركوا في مؤتمر مونترية .

وهذا شاهد آخر بأن الحزبية لم يكن أساسها خلافاً في الرأي على مبدأ من المبادئ
أو مذهب من المذاهب ، بل كانت قائمة على هذا الخطأ البالغ في فهم معنى الحكم ،
وتصوره على أنه تحكم جماعة من الأمة في جماعة ، لا على أنه تنفيذ مبادئ يعتقد الذين
ينفذونها أنها عادلة ، وأنها تكفل الخير لجميع أبناء الأمة وتؤدي لذلك إلى تقدمها ورخائها .

وقع حادث آخر ، اتخذته المعارضة صيحة حرب واجهت بها الحكومة في البرلمان
جعل كل تعاون بينهما غير ممكن . ذلك هو حادث ميت عساس . وهو حادث عادي يقع
مثله ، ولكنه يرسم من الحكم صورة سيئة يخجل منها الحكم في مصر وفي غير مصر ،
أياً كانت الوزارة القائمة به . فقد صدمت سيارة نقل شخصاً على مقربة من محطة ميت عساس ،
فحطمت سيقانه وعرضت حياته لخطر ثم توفي بعد ذلك . وتجمهر الأهالي حول سيارة النقل
حين وقع الحادث وأرادوا الاعتداء على سائقها ، فجاءت قوة من البوليس لتفريقهم فاعتدوا
عليها ، فاستعان بندر سمود - وميت عساس تجاوره - بقوة من مديرية الغربية . وجاءت
القوة وفرقت الأهالي وقبضت على عدد منهم وجبستهم ، ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون في
الحبس على نحو مزر يعيد إلى الأذهان حادث البداري الذي أشرنا إليه من قبل . وكانت
جريدة « البلاغ » تنشر أنباء هذا التعذيب ، فيثير ما تنشره عواطف الناس ويصور الحكم
صورة تعسة . عند ذلك ندب محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين أحمد بك
عبد الغفار عضو الحزب وعضو مجلس النواب فذهب إلى ميت عساس ، واتصل بالناس ،
وجاء ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل ، وقدم استجواباً للحكومة في مجلس النواب
عن الحادث ، ثم قدم مدني بك حزين عضو النواب الحر الدستوري استجواباً آخر .

ولعل النحاس باشا قد اعتقد أن هذه الحركة موجهة ضده بالذات ، لأن سمود بلده
ومسقط رأسه . على أنه لم يبد ما يدل على هذا ، بل واجه هذين الاستجوابين بدفع دستوري
يمنع نظرهما لأن الحادث موضع تحقيق أمام النيابة ، ولأن مبدأ فصل السلطات يحرم على
البرلمان مناقشة موضوع مطروح أمام القضاء قبل أن يفصل القضاء فيه . واستبعد المجلس
الاستجوابين ، وأقر هذا الدفع بقرار من الأغلبية الكبيرة التي تؤيد الوزارة ، وأصبح هذا
من بعد سابقة وحجة في يد كل وزارة تواجه بهما من يستجوبها في أي أمر يتخذ القضاء
في أي من جوانبه إجراء من الإجراءات .

لم يقض قبول مجلس النواب الدفع واستبعاده الاستجواب على إثارة المعارضة حادث ميت عساس ، من حيث دلالاته على أسلوب الحكم وإجراءات البوليس . بل استمرت هذه المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان ، ونخيل إلى كثيرين أن تمسك الوزارة بهذا الدفع لا يعدو أن يكون فراراً من مواجهة الواقع . فإذا كانت النيابة أو كان القضاء يحدد المسؤولية القانونية لكل منهم يقدم أمامه ، فالمسئولية السياسية التي تحمل الوزارة تبعثها لا تتصل بهذا التحديد ، إلا إذا تناول البرلمان الوقائع من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها جنائياً قبل أشخاص بذواتهم . هنالك يتجاوز البرلمان اختصاصه بالفعل . أما المسؤولية العامة التي لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم فلا شأن للقضاء بها ، وإنما الشأن للبرلمان وحده .

جعل حادث ميت عساس كل تعاون بين الحكومة والمعارضة غير ممكن . ورأت الحكومة ، بعد أن رفضت المعارضة الاشتراك معها في مؤتمر مونترية ، أن تستعين بعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا لكفائته التشريعية الممتازة ، وأرادت أن تعينه مستشاراً للوفد المفاوض ، فرفض إلا أن يكون عضواً في هذا الوفد ، فعين عضواً . وسافر النحاس باشا وسائر أعضاء الوفد معه إلى مونترية ، واستمرت المفاوضات مع ممثلي الدول صاحبات الامتيازات زمناً ، ثم أسفرت عن معاهدة مونترية التي ألغت الامتيازات التشريعية والمالية ، وقررت فترة انتقال مداها اثنتا عشرة سنة تلغى بعدها المحاكم المختلطة . وعرضت هذه المعاهدة على البرلمان فأقرها من غير مناقشة تقريباً .

اقتضى تنفيذ معاهدة مونترية أن يسن قانون جديد للعقوبات يطبق في المحاكم الأهلية والمختلطة جميعاً . فقد أحالت المعاهدة على المحاكم المختلطة محاكمة الأجانب عن الجرائم التي تقع منهم ، وكانوا قبل ذلك يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية . فلما وضع مشروع هذا القانون وعرض على البرلمان ، كان أول ما عنيت به أن أدرس ما فيه من نصوص تتعلق بالصحافة وحرية النشر ؛ فحرية النشر كحرية الرأي مما أقدس وأدين به . وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تفمر منه نفسى أشد النفور ، وأرى فيه اعتداء صارخاً على أكرم حرية إنسانية : حرية الرأي والتعبير عنه .

ولم يكن إيماني بحرية الصحافة ناشئاً عن كتابتي في الصحف مذ كنت طالباً بالحقوق ، ولا عن قيامي برياسة تحرير « السياسة » خمسة عشر عاماً سوياً ، بل كان إيماناً عميقاً قديماً متصلاً بإيماني الثابت القوي بالكرامة الإنسانية .

وأذكر لهذه المناسبة أن جمعية الطلبة في باريس كانت قد أقامت في سنة ١٩١٠

حفلة لافتتاح دارها ، وكان طلاب الهندسة المعمارية هم الذين وضعوا تصميم الدار وأشرفوا على بنائها . وقد دعا مجلس إدارة الجمعية لهذه الحفلة كاتب فرنسا الأكبر يومئذ ، أناتول فرانس ، فألقى خطاباً لا تزال بعض عباراته ترن في أذني إلى اليوم . تحدث عن حرية الرأي وحرية التعبير عنه لمناسبة كانت باريس ، بل كانت فرنسا كلها تهتز لها إذ ذاك أيما اهتزاز . تلك أن الحكومة الفرنسية سحبت نيشان اللجيون دونيير من الكاتب الفرنسي فيكتور مارجريت لأنه نشر قصته « الغلامه La Gatçonne » ، فكان تعليق أناتول فرانس على هذا التصرف ، الذي اتخذ في حدود قانون قائم ، أن قال : « إن كل قانون يحد من حرية الرأي ، وحرية التعبير عنه ، أيّاً كان هذا الرأي ، قانون أثيرم » كم صفتك وصفق زملائي الطلبة لهذه العبارة القوية التي صادفت موضع الإيمان في نفسي ، والتي بقيت لذلك منقوشة في ذاكرتي ، فأنا أروها اليوم بعد أربعين سنة من سماعها ، وكأن الحفلة حافلة لا تزال ، وكأن أناتول فرانس لا يزال أمامي يقولها بصوته المتهدج . ولم تغير الحوادث ، ولم يغير تعاقب السنين ، ولم تغير تجارب الحكم والمعارضة ، من إيماني بحرية الرأي ومقتي لكل قانون يحد منها . فأنا أمقت العنف والاعتداء والبطش والجريمة ، وأرى أن ميدان الرأي الحر الذي يناضل عن نفسه ، ويناضل الرأي الذي يناقضه ، هو وحده الميدان الإنساني الذي يكفل للأمم التقدم والرخاء والحرية .

عنيت إذن بأن أدرس ما في مشروع القانون الجديد من نصوص تتعلق بحرية الصحافة وحرية النشر ، ودعاني إلى هذه العناية ما واجهني في حياتي الصحفية من اعتداء على حرية النشر وما سن من تشريعات لتسويغ ما حرّمه القضاء من هذا الاعتداء ، وما كان من احتجاج على هذه التشريعات أدى إلى إلغائها ، ثم ما علمته من أن هذه التشريعات المقيدة لحرية النشر أعيدت نصوصها إلى هذا القانون الذي يراد تطبيقه في المحاكم المصرية جميعاً .

وقد أدخل هذا الذي علمته إلى نفسي من الروع ما نشر أمام بصيرتي كل ما قاسيت من عسف ، وما بذلت من مجهود في الدفاع عن حرية الرأي والنشر ، مما لا يزال موضع اغتباطي حتى اليوم ، وسيبقى موضع اغتباطي ما حييت .

أوردت في الفصل الرابع من هذه المذكرات أن النضال بين الأحرار الدستوريين وسعد زغلول باشا أدى إلى محاكمتي ، وأن محكمة الجنابات قضت ، بعد مرافعات طويلة ، بتغريمي ثلاثين جنياً ، وأن محكمة النقض والإبرام نقضت هذا الحكم وقضت بالبراءة ، وإنا اعتبرنا حكم النقض هذا دستوراً للصحافة يومئذ ، لأنه قرر المبادئ السليمة التي يجب أن تسود في بلد ديمقراطي . فقد قرر أن الطعن الذي لا يكون موجهاً إلى مجلس

النواب نفسه كهيئة نظامية ، بل إلى بعض أعضائه أياً كانوا ، يعتبر طعناً موجهاً إلى أشخاص معينين ، وأن عبارة « الهيئات النظامية » التي يحميها القانون لا يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكوناً لأكثرية أو أقلية ، وكذلك لا يمكن بأى حال اعتبار حزب سياسى فى المجلس النيابى هيئة نظامية . وقرر حكم النقض كذلك أن أعضاء المجلس النيابى كالموظفين العموميين ، فيما يختص بالطعن عليهم فى أعمال وظيفتهم ، فمن الجائز إقامة الدليل على صحة ما نسب إليهم . ثم قرر الحكم كذلك أن « من المسلم فى البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات ، وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد ، يتعرض عن علم ، لأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له ، وتبرير أعماله . فالمناقشات العمومية ، مهما بلغت من القوة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية ، تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها ، بهذه الطريقة ، أن تكون رأياً صحيحاً فى الحزب الذى تثق به وتؤيده ، ولا ينبغى للقضاء أن يتدخل فى تلك المنازعات إلا إذا كان هناك مساس أدبى أو مادى بمصلحة شخصية حقيقية » .

قررت محكمة النقض والإبرام هذه المبادئ فى سنة ١٩٢٤ ، فأصبحت دستور الصحافة لذلك العهد . وكان الطبيعى والمعقول أن تظل هذه المبادئ سائدة دائماً ، وألا يجنى عليها أحد على أى وجه . لكن الوزارات المتعاقبة ضاقت بها ذرعاً ، وفكرت فيها طويلاً ، وودت لو تستطيع الخلاص منها ، ثم بقيت سنوات لا تقدر على شىء . ضاق زيور باشا بها ، وود لو أنه وجد السبيل للقضاء على معارضتنا له سنة ١٩٢٥ فلم يقدر . وضاق سعد باشا بها ذرعاً ، فكان مما صنع أن ترك منصة رئاسة مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ ونال موافقة المجلس على تخفيض مرتب رئيس محكمة النقض يومئذ ، أحمد طلعت باشا ، مائة جنيه فى العام . ولم تكن وزارة محمد محمود باشا الأولى ، وزارة سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، لتضيق بها ذرعاً ، وقد عطلت نص المادة ١٥ من الدستور حين علقت الحياة النيابية وأصبح فى مقدورها أن تعطل الصحف إدارياً . فلما كانت سنة ١٩٣٠ ، وأبدل صدق باشا بدستور الأمة الدستور الذى وضعه ، صدرت عدة تشريعات عطلت هذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام . وقد حظرت هذه التشريعات على الصحف نشر ما تتناوله التحقيقات التى تجريها النيابة ، إذا أصدر محقق قراراً بهذا الحظر ، كما حظرت

نشر ما يحدث تبليغ بشأنه من وقائع ولو كان إثباتها جائزاً ، وحرمت رئاسة التحرير على من يصدر ضده حكمان بالإدانة ولو لم يكن فيهما أى مساس بكرامته أو بشرفه . ولذا ارتفعت الصيحة عالية ، من جانب الأحرار الدستوريين ومن جانب الوفد ، استنكاراً لهذه التشريعات الرجعية الجائرة . لكن هذه الصيحة لم تنتج أثرها إلا فى وزارة نسيم باشا سنة ١٩٣٥ .

والواقع أنه كانت بين الصحافة وبين السلطة التنفيذية خصومة متصلة . فالصحف المؤيدة اليوم معارضة غداً . والوزارات المصرية كلها تضيق صدرها بالصحافة المعارضة وتود لو استطاعت تكميمها . ولم يكن فى مقدورها أن تفعل وهذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام سنة ١٩٢٤ قائمة . وهى لم تكن تستطيع أن تغير هذه المبادئ إلا بالتشريع . . وهذا ما فعلته وزارة سنة ١٩٣٠ .

وإنما أصدرت تلك الوزارة القوانين التى تحد من حرية الصحافة لتحمى نفسها من مهاجمة الصحف التى تعارضها ، وذلك بأن تتخذ معها من الإجراءات مثل ما كانت تتخذه الدكتاتوريات فى إيطاليا وألمانيا . وحماية الحكومة نفسها بتكميم الصحف عن طريق التشريع وضع مقلوب ، إن ساغ فى الدكتاتوريات فلا يمكن أن يكون له مسوغ فى الأمم الديمقراطية . ذلك بأن الحكومة الديمقراطية تقوم على أساس من ثقة الكثرة من الشعب بها ، وهى من ثم قوية بهذه الكثرة ، لا تستطيع المعارضة التغلب عليها وإن بلغت من الشدة أعظم مبلغ . أما وهى قوية بثقة الكثرة بها فلا عذر لها إذا لم تكفل الحرية للناس جميعاً ، والأقلية فى مقدمتهم . . فإذا هى سلطت على معارضيتها العنف والبطش ، انقلبت دكتاتورية ظالمة أفحش الظلم .

وأذكر لمناسبة الحديث فى هذا الموضوع عبارات قوية أخاذاً بالنفس بينة البلاغة ، ألقاها إبراهيم الهلباوى بك وهو يترافع عنى فى قضية رفعت علىّ فى عهد صدق باشا . كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٢ أمام دائرة الجنايات ، وكان يرأسها عبد العظم راشد باشا . فقد ترافع المحامى الكبير ، ثم ختم مرافعته قائلاً ما يكاد يكون نصه : « يا حضرات المستشارين ! إن البلاد تعيش فى هذا العهد فى ظلام دامس . كل ما حولنا عسف وبطش وإرهاب . لا يستطيع أحد أن يوجه نقداً للحكومة ثم يأمن على نفسه بين يومه وغده . لم تبق أمامنا فرجة ينفذ منها شعاع ضئيل من النور ، يستبقى الأمل فى نفوسنا ، إلا عدلكم . أفأنتم كذلك قد ضرب عليكم حجاب من الظلام ، كما ضرب على غيركم من أبناء الأمة ؟ أأصبح

العدل خائفاً من البطش خوف الشعب منه؟ إننا نطمح في كلمة منكم تبتدء . ولوبعض الشيء . من هذه الظلمة القائمة المحيطة بنا ، الجائمة على صدورنا . أفتقولون هذه الكلمة ، فيعاود نفوسنا بصيص من نور الأمل ؟ إنا لا يزال لنا في عدلكم رجاء ، ولا نزال نطمح في أن نحققوا هذا الرجاء .

كانت نتيجة هذه المرافعة أن قضت المحكمة بتغريمي عشرة جنيات ، وتلك أقل عقوبة فرضتها القوانين التي سنتها الوزارة ، وزارة سنة ١٩٣٠ . على أن هذه العقوبة وما شابهها صدر عنها عفو شامل بعد زوال العهد الذي أصدر هذه القوانين .

كان الأحرار الدستوريون والوفديون جميعاً قد احتجوا على تلك القوانين الدكتاتورية المقيدة للحرية . فلما جاءت وزارة نسيم باشا في أواخر سنة ١٩٣٤ ، ألغتها جميعاً وبقيت ملغاة إلى سنة ١٩٣٧ .

فلما قدم إلى البرلمان مشروع قانون العقوبات ليطبق في المحاكم الأهلية والمختلطة على السواء ، تنفيذاً لمعاهدة « مونتريه » ، وكانت وزارة الوفد هي القائمة في الحكم ، عجبت أشد العجب حين رأيت النصوص التي احتججنا واحتج الوفد عليها تبعث كلها وترد إلى الحياة في مشروع القانون الجديد . لذلك وقفت في مجلس الشيوخ أطلب إلغاء هذه النصوص ، وأعيد على مسمع المجلس تاريخها . وأيدني الهلواوي بك في طلب الإلغاء . لكن الأستاذ صبرى أبو علم ، وكيل وزارة الحقانية البرلماني ومكرم عبيد باشا وزير المالية في وزارة الوفد ، وقف كل منهما يدافع عن هذه النصوص الرجعية القاسية . ولما كان للوفد كثرة في المجلس تؤيد الوزارة ، رفضت ما اقترحناه من إلغاء تلك النصوص ، ناسية أنها إذا طبقت على معارضيتها اليوم فستطبق عليها غداً . يوم تنتقل هي إلى صفوف المعارضة ، وأنها لن تستطيع يومئذ أن تطلب إلغاءها وهي التي أقرتها .

كيف سوغت حكومة الوفد لنفسها أن تقف هذا الموقف ؟ وكيف أقرتها هذه الكثرة في مجلس الشيوخ على ما صنعت ؟ السبب واضح . ذلك أن إيماننا بالديمقراطية لم يتأصل بعد في نفوسنا ، وأنتا يوم نلى الحكم نتوهم أننا باقون فيه إلى الأبد ، أو نرى الحكم خير فرصة لشفاء ما في نفوسنا من حب للتحكم والاستبداد .

ومن أسف أن هذه النصوص ، التي ألغتها وزارة نسيم باشا ثم أعادتها وزارة الوفد ، لا تزال باقية إلى يوم أكتب هذا الفصل : يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

لم يتأصل الإيمان بالديمقراطية في نفوسنا ، ولا نزال نقول مع القائل : إنما العاجز من لا يستبد ، أو نقول مع الآخر :

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم ولهذا نضج بالشكوى من ظلم الحاكم ، فإذا آل الحكم إلينا ظلمنا كما ظلم ، ورأى أنصارنا في عملنا هذا قصاصا عادلا وجزاء وفاقاً ، بل جرأة ممدوحة .

* * *

وقد تجلى مظهر ذلك صريحاً بعد معاهدة مونترهيه ، على وجه أعاد للأذهان دكتاتورية موسوليني ودكتاتورية هتلر . فكما شكل موسوليني قمصاناً سوداء تدافع بالبطش عن نظامه ، وكما شكل هتلر قمصاناً من لون آخر تدافع بالبطش عن نظامه ، ألقت الوزارة الوفدية يومذاك القمصان الزرقاء تدافع بالبطش عن نظامها . وطبيعي ألا يتلاءم وجود هذه القمصان التي تقوم بالاعتداء على خصوم الحكومة مع حرية الرأي ، ولا مع أى معنى من معاني الديمقراطية .

وإني لأذكر يوماً كنت أجتاز بسيارتي ميدان الإسماعيلية إلى ميدان الأزهار (الفلكي) ، قاصداً محكمة الاستئناف لبعض أمري . وإنتى لنى طريقى ، إذ هجمت شرذمة من هذه القمصان الزرقاء على سيارتى وانهالت عليها بعضى غليظة ، لم ينجنا منها إلا أن أسرع السائق حتى لا يدركنا المعتدون . وذهبت من فورى إلى نيابة مصر وأبلغت الأمر إليها ، فسألنى النائب عما إذا كنت أعرف أحداً من هؤلاء المعتدين . فلما طلبت إليه أن يسأل جندى البوليس ، المكلف بالإشراف على هذه المنطقة عن هذه القوة العرفية ومن كان يتولى قيادتها ، أفهمنى أن ذلك غير منتج ، واكتفى بأن هنأنى بالسلامة من الاعتداء ، وانتهى الحادث عند هذا التحقيق الصورى .

طبيعي ألا تتفق هذه الصورة من صور الحكم مع أى معنى من معاني الديمقراطية ، وإن اتفقت مع الدكتاتورية التي تعاف حرية الرأي وحرية النشر .

عزمت في منتصف هذا العام ، عام ١٩٣٧ ، أن أزور فلسطين ؛ أستجم بها زمناً ، وأقف على ما يجرى فيها . ولعلها طلعة الصحنى هي التي دفعتنى إلى هذه الزيارة . فقد كانت الأحوال في هذه البلاد التي تجاورنا تدعو إلى القلق وإلى الإشفاق ، وكان لما يقع فيها من اضطرابات متصلة صدى قوى في نفس الشعب المصرى ، وإن لم يكن له مع ذلك أى صدى في الأوساط الرسمية . وكنت أشعر بعطف خاص على هذا الشعب الذى ألزم منذ نهاية

الحرب العالمية وضعاً لم يرضه ، بل ظل ثائراً به أعنف الثورة ، ثم لم يستطع مع ذلك أن يتخلص منه أو أن يتغلب عليه .

ففي سنة ١٩١٧ ظفر مستر وايزمان زعيم الفكرة الصهيونية بوعد بلفور ، وبه تعهدت إنجلترا أن تكفل لليهود وطناً قومياً في فلسطين . فلما وضعت فلسطين بعد الحرب تحت الانتداب البريطاني ، بدأ اليهود المضطهدون في أوروبا الشرقية يهاجرون إلى « أرض المعاد » ، ويقيمون بمدن الساحل في فلسطين . ثم إنهم أنشأوا بلدة تل أبيب بجوار يافا وجعلوها مقراً لما أسماه « الوكالة اليهودية » ، التي اضطلعت بتنظيم هجرة اليهود وبالتفاهم مع دولة الانتداب على هذه الهجرة . فلما تبين أهل فلسطين ما هم مقبلون عليه من خطر ، اتفقت كلمة العرب المسلمين والمسيحيين فيها على مقاومة هذه الهجرة ، ودعوا العالم الإسلامي والعالم العربي لتأييدهم في هذه المقاومة . لكن الحكومات العربية لم تكن تستطيع أن تفعل شيئاً . فقد كان بعضها واقعاً تحت النفوذ البريطاني كمصر والعراق وشرق الأردن . وكان البعض خاضعاً لانتداب فرنسا كسوريا ولبنان . وكان سائرهما مشتغلاً بمشاكله الخاصة كاشتغال نجد والحجاز بما بينهما من خصومة أدت إلى حرب انتهت بانتصار العاهل النجدي على ملك الحجاز ، وما كان بين العاهل النجدي واليمن من خلاف استمر زمناً ثم انتهى إلى صلح .

لهذه الأسباب لم تكن الحكومات العربية تستطيع أن تمد لعرب فلسطين يداً . فأما الرأي العام العربي والإسلامي ، فكان يناصر هؤلاء العرب بكل قوته . وقد عقدت في بيت المقدس عدة مؤتمرات حضرها من مصر محمد علي علوبة باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وغيرهما ، وحضرها ممثلون للأقطار الإسلامية الأخرى وفي مقدمتها الهند . وقد سافر محمد علي علوبة باشا والسيد أمين الحسيني مفتي فلسطين إلى الهند وجمعا منها أموالاً لتأييد قضية فلسطين . وحاول اليهود أن يستميلوا بعض طوائف العرب في البلاد المختلفة إلى صفهم فلم ينجحوا . وقد حدثت في فلسطين عدة اضطرابات وقلقل بسبب بيع أراضي العرب لليهود ، وبسبب استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين . وكانت هذه الاضطرابات والقلقل تبلغ حد الثورة في بعض الأحيان ، وكان يخشى لذلك خطرهما . وكانت السياسة البريطانية تبدو في ظاهر من محاولة التوفيق بين العرب واليهود فلا تجدي محاولتها ، فتبعث اللجان لبحث الوسائل لإقرار الأمن في البلاد المقدسة ، ثم تضع هذه اللجان تقاريرها وتنتهي بذلك مهمتها . وبقيت الحال كذلك إلى سنة ١٩٣٧ ، وبقيت سياسة مصر الرسمية سياسة عطف على العرب لا أكثر ، لأن اشتغال مصر بمشكلاتها مع إنجلترا جعل سعد باشا وجعل غيره

من الساسة يرون ألا تشتت الجهود ، بل توجه كلها إلى تحقيق استقلال مصر . فلما عقدت معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وإنجلترا ، ثم عقدت معاهدة مونترية ، بدأ التفكير الرسمي في مصر يتخذ اتجاهاً جديداً ، وإن لم يبد لهذا الاتجاه الجديد أثر قبل سنة ١٩٣٨ . قضيت بفلسطين عشرة أيام زرت خلالها المواقع التاريخية وقبور الأنبياء في البلاد المقدسة ، واتصلت في أثنائها بزعماء الحركة العربية ، وفي مقدمتهم السيد أمين الحسيني وراغب بك النشاشيبي . وعدت إلى مصر والناس جميعاً مشوقين إلى يوم يتولى جلالته الملك فاروق سلطاته الدستورية ، يوم بلوغه الثامنة عشرة من سنه . وكان جلالته يبلغ هذه السن ، بالحساب الهجرى ، في التاسع والعشرين من يوليو سنة ١٩٣٧ .

* * *

كان الناس يتطلعون مشوقين لتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية . ذلك بأنهم رأوا في الملك الشاب من يمن الطالع ما جعلهم ينظرون إلى المستقبل بعين ملؤها الأمل والرجاء . ألم تتكرر المفاوضات بين مصر وإنجلترا منذ تحادث الوفد القومى الأول مع لورد ملنر ، فلم يصادف النجاح إحداها حتى نودى بالملك فاروق ملكاً على مصر ؟ تفاوض عدلى مع كيرزن ، وسعد مع مكدونالد ، وثروت مع تشمبرلن ، ومحمد محمود مع هندرسن ، والنحاس مع هندرسن - فلم يصادف التوفيق أياً من هذه المفاوضات . فلما صار العرش إلى فاروق ، وتولى ملك مصر ، صادف التوفيق المفاوضات التي تمت في عهده . ثم صادف التوفيق بعد ذلك مفاوضات مونترية ، فألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستكملت مصر سيادتها التشريعية ، ومهدت لاستكمال سيادتها القضائية . ألا يشهد هذا كله بأن للفاروق من يمن الطالع ما يبعث إلى النفوس رجاء كان ينهض ثم يتعثر ، كلما بدأت المفاوضات ثم انتهت إلى غير نتيجة ؟ والمصريون مؤمنون بالأعتاب والنواصي ، فيهم ما كان في عرب البادية من تطير وتفاؤل . فإذا تطيروا كاد يتولاهم اليأس ، وإذا تفاءلوا تفتحت أمامهم أبواب الأمل ، وأصبح كل رجاء لهم وكأنه في متناول أيديهم .

وزادهم تطلعاً وشوقاً إلى تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضوع به شبابه من نضارة وجاذبية ، استهوت أفئدة المصريين جميعاً ، رجالاً ونساء ، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لما ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر ، ومن الرجاء الخالص في الله أن يجعل عهده عهد حرية وسعادة للمصريين جميعاً .

وكانت والدته ، صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، أشد الناس شوقاً إلى ذلك اليوم .

ولفرحتها به فرحة أم تشعر في أعماق قلبها بأنها مقبلة على أسعد أيام حياتها . ولعلها كانت ، مع فرحتها فرحة لا حدود لها ، مشفقة على ولدها من حسد الحاسد فكانت تلمس له الرقي ترد عنه العين وتستفتح بها لمستقبل سعيد . وقد بدت عنايتها في هذا الأمر وحرصها عليه يوم الاحتفال بتوليته سلطته الدستورية ، إذ شهد الناس سرباً من الحمام الأبيض يطير فوق العربة الملكية تجرها الجياد المظلمة من قصر عابدين إلى دار البرلمان ، وتحدثوا يومئذ بأن الملكة الوالدة هي التي دربت هذا الحمام على ملازمة العربة ، ليكون فأل يمن وطاق سعده لهذا العهد الذي تيقنته تاج حياتها وزينة ملكها المديد السعيد .

ماذا عسى كان يخالغ نفس الملك الشاب وهو ينتظر ذلك اليوم ؟ عسير أن أجد عن هذا السؤال جواباً . ولكن ماذا عسى كان يدور بنفس الساسة المصريين سواء منهم من كانوا في الحكم أو كانوا في المعارضة ؟ أفكانت تضطرب نفوسهم بالعواطف التي تحرك الشعب في بلاد الدولة كلها طويلاً وعرضاً ؟ أم كان كل واحد منهم يقدر في نفسه ما عسى أن يكون نصيبه في هذا العهد السعيد الذي يوشك أن يستفتح ، لعله كان يدور بنفوسهم جميعاً رجاء كالذي امتلأت به نفس الأمة كلها في حرية الجميع وفي سعادة الجميع . ولعل كلا منهم كان يطمع كذلك في سلطان يمسكه بيده فلا يفلت منه ، معتمداً على أن الملك الشاب سيدع الأمور تجرى في أعنتها ، حتى يتهاى له من تجارب السنين ما تهاى لوالده من قبل .

بدأت تجارب الحفلة البرلمانية لحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، إيذاناً بتوليته سلطانه وبانقضاء عهد الوصاية ، قبل يومين من تاريخ هذه الحفلة ، فكان الجند يصطفون على جانبي الطريق بين عابدين ودار البرلمان ، فيزيد منظر هذا الجند في شوق الناس لليوم المنشود . فلما تنفس الصباح عن ٢٩ يوليو ، بدأت الشوارع التي يمر بها الموكب تكتظ بالنظارة ، وبدأ أعضاء البرلمان في ملابسهم الرسمية يقبلون على دار مجلس النواب . فلما دوت المدافع مؤذنة بمغادرة جلالة الملك قصر عابدين ، جعلنا في البرلمان ننتظر مقدمه . ولما كان في ميدان الإسماعيلية بدأنا نسمع الجموع تهتف من أعماق قلبها بحياته . ودخل الموكب دار البرلمان ، وترجل جلالته إلى القاعة الملكية ، فدخلنا قاعة النواب ودخل الوزراء والأمراء . ثم دخل جلالته فوقف الجميع حتى أذن لهم بالجلوس ، ثم أقسم اليمين الدستورية ، وبذلك انتهى عهد الوصاية وبدأ العهد الجديد .

وبعد نهاية الحفلة ، ذهبنا إلى قصر عابدين لتشريفه ضمت الألوف من طوائف الأمة المختلفة ، فامتلأت أهباء الطابق الأول من القصر على سعتها . وكان اليوم شديداً

قيظه ، فظل الناس يتصببون عرقاً وهم مع ذلك غير ضيقة نفوسهم . وطال بنا الانتظار ثم بدأت التشريعات ، فجعلت الطوائف تتعاقب إلى حيث وقف جلالته في البهو الكبير ؛ تمر به يحييها وتحبيه ، وتنتظر إليه وكلها الرجاء في الله أن يجعل مصر أسعد ما تكون حظاً في عهده .

* * *

وكذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد . انتقلت من عهد فؤاد إلى عهد فاروق ، ومن عهد الوصاية إلى عهد الملك ، ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة ، ومن عهد الامتيازات إلى فترة انتقال يليها إلغاء الامتيازات .

* * *

وكما انتقلت مصر من عهد إلى عهد ، انتقلت أنا كذلك من عهد إلى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ، ولم يبق لي بإدارة سياستها ولا برياسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة إلى ميدان التأليف ؛ إذ نشرت كتابي ؛ « حياة محمد » ، وأعددت العدة لأنشر « في منزل الوحي » . وقد سرت في حياتي البرلمانية عضواً بالشيخ سيرة رضىتها . وقد آن لي أن أنتقل مع العهد الجديد إلى حياة سياسية جديدة .

* * *

وهذا العهد الجديد ، وحياة مصر السياسية فيه ، وصلتني أنا بهذه الحياة السياسية ، وتطور الأحوال المصرية أثناءه - كل ذلك وما يتصل به هو ، إن شاء الله ، موضوع الجزء الثانى من هذه المذكرات .

فهرس

الصفحة

تقديم : القصد من هذه المذكرات - لا أثر للحزبية فيها - اتجاه السياسة البريطانية في مصر منذ القرن الثامن عشر - تطور مصر السياسي في ربع قرن - تأرجح الحياة في مصر بين الثقافتين العربية - والغربية - جهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحررتها ٧

الفصل الأول - نشأت السياسية : قبل الحرب العالمية الأولى - مركز مصر الدولي - حكم الأتراك وحكم الإنجليز - بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية - حادث طابا - حادث دنشواى - محمد عبده والتفكير الدينى - محاولتى الصحفية الأولى - مقالاتى فى الجريدة - صلتى بلطفى السيد - الخلاف والائتلاف بين السلطين الشرعية والفعلية - فى باريس - مقتل بطرس غالى - مؤتمر الحزب الوطنى بيروكسل - الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية - امتياز قناة السويس ومشروع مده - الحرب التركية الإيطالية وموقف لطفى السيد منها - بدء صحفى - العود إلى الوطن والاشتغال بالمحاماة - أمسية مع هلباوى بك - زيارة الخديو عباس الدقهلية - سفره الأخير من مصر - الحرب العالمية الأولى

١٩

الفصل الثانى - بين الحماية والاستقلال : تشيع الكثيرين فى مصر لألمانيا - محادثات رشدى وعدلى مع ممثل إنجلترا فى مصر - دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا - اشتداد الرقابة والحكم العرقى البريطانى - التمهيد لإعلان الحماية وعزل الخديو - إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ - البرنس حسين كامل سلطان مصر - استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال - شروط الدكتور ويلسن للهدنة وحق تقرير المصير - تأليف الوفد المصرى - الحزب الديمقراطى - سياسة الوفد بشأن مصر والسودان - منع الوفد من السفر إلى مؤتمر الصلح ونفى الباشوات الأربعة إلى مالطة - الثورة فى كل مكان من الإسكندرية إلى أسوان - الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية - المنسوب السامى الجديد يسلك سياسة المهادنة فيسافر الوفد إلى باريس - الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر - الكونجرس يرفض معاهدة فرساي - سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا - لجنة ملتر ومقاطعتها - وساطة عدلى باشا بين الوفد وملتر - مشروع ملتر وتحفظات مصر عليه - أول ثغرة فى صفوف الوفد - الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وإنجلترا - عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة للمفاوضة - عود سعد باشا إلى مصر وفشل محاولات التوفيق بينه وبين الوزارة - الاضطرابات فى مصر - مفاوضات عدلى ، كيرزن وعدم نجاحها - عود عدلى باشا إلى مصر واستقالته - الإنجليز يعقلون سعداً وجماعة

الصفحة

معه تمهيداً لفهم إلى سيشل - عود الاضطراب - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واعتراف إنجلترا بمصر مستقلة ذات سيادة - ثروت باشا يؤلف الوزارة - الملك فؤاد يعلن استقلال مصر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ - التمهيد لوضع الدستور

٥٥

الفصل الثالث - لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين : لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة - تياران رئيسيان في اللجنة : ديمقراطي مطلق ، وديمقراطي مقيد - موقف رشدي باشا من التيارين - بدء الخلاف بين القصر والوزارة - تقديم مشروع الدستور لثروت باشا - تأليف حزب الأحرار الدستوريين - خطاب رئيس الحزب وظهور جريدة « السياسة » في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ - مقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك - أثر الحادث في حياة الحزب والجريدة - الإنجليز ونصوص السودان في مشروع الدستور - استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا - موقف الحزب والسياسة منها - الدفاع عن الدستور أساس حملتنا عليها - استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد - قيام وزارة يحيى إبراهيم باشا - صدور الدستور وقانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية - ما عدل من مشروع الدستور - التمهيد للانتخابات وعودة المنفيين - ظهور نتيجة الانتخابات - أغلبية الوفد الساحقة - سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى

١١١

الفصل الرابع - نحن والوزارة الدستورية الأولى : حكومة زغلولية لحماً ودماً - رفت المديرين غير الوفديين - عنفنا في المعارضة - منع « السياسة » من شهود افتتاح البرلمان - خطاب العرش الأول مادة للمعارضة - الإرهاب بالمظاهرات يزيدنا عنفاً - بدء تحول الرأي العام - المظاهرة الكبرى وموقفنا منها - الثيابة تحقق معنا ثم تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها - قضية « السياسة » والحكم بالعرامة والظعن بالنقض فيه - إرهاب سعد باشا بمعنى من السفر خارج مصر ونصيحة أصدقائى وسفرى إلى لبنان - محادثات سعد ، ماكلونالد - حكم محكمة النقض بالبراءة في قضية « السياسة » - الدورة البرلمانية الثانية واشتداد معارضتنا - استقالة وزراء وتعيين آخرين مكانهم - مقتل ستاك باشا سردار الجيش المصرى - استقالة الوزارة وتأليف زيور باشا الوزارة الجديدة - صدق باشا واشترآكه في الوزارة بعد أيام لتأليفها - إنقاذ ما يمكن إنقاذه

١٥٣

الفصل الخامس - خصومة فائتلاف : صدق باشا وزيور باشا - الحكم بالبراءة في قضايا « السياسة » - التحقيق في مقتل السردار - العطف على الوفد - حل مجلس النواب - حزب الاتحاد وسبب تأليفه - المعركة الانتخابية - تعديل الوزارة واشترآك الأحرار الدستوريين فيها - معركة الرياسة وفوز سعد باشا فيها - حل مجلس النواب يوم انعقاده - تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب - سلخ جغوب من مصر وضمها إلى برقة - حديث الخلافة - كتاب « الإسلام وأصول الحكم » وإخراج مؤلفه من زمرة العلماء - دفاعنا عن حرية الرأي - إقالة عبد العزيز فهمى باشا - الاجتماع التاريخى للأحرار الدستوريين واستقلالهم واستقالة صدق باشا من الوزارة - المندوب

السامى البريطانى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث - خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ - المندوب السامى البريطانى الجديد يحضر إلى مصر - قانون الهيئات السياسية يصدر فيمنع نشره فى الجريدة الرسمية - ائتلاف الأحزاب وأساسه - إعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا - بيان سعد باشا عن الانتخابات - نتيجة الانتخابات واستقالة الوزارة - عدلى باشا يؤلف وزارة الائتلاف ١٨٣

الفصل السادس - ائتلاف فخصومة : تأييد سعد باشا الائتلاف - الرجاء فى العهد الجديد - الملك فؤاد ونهضة الإصلاح - طلعت حرب والنهضة الاقتصادية - الأداة الحكومية ولا مركزية الحكم - تأليف لجنتين لإصلاحهما - أزمة الجيش - علاقات مصر وإنجلترا - نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه - استقالة عدلى باشا - سعد باشا يقنع ثروت باشا فيؤلف الوزارة بمواقفة عدلى باشا - ثروت باشا يعمل لحل المشاكل المعلقة بين مصر وإنجلترا بتأييد سعد باشا - مرض سعد ووفاته - مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيساً للوفد - الشعور باضطراب الائتلاف - الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقيل ثروت باشا - النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية - الخلاف على قانون الاجتماعات - استقالة محمد محمود باشا وآخرين - إقالة النحاس باشا - محمد محمود باشا يؤلف الوزارة الجديدة ٢١٩

الفصل السابع - الدستور فى كفة الميزان : تأجيل البرلمان شهراً - تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد محمد محمود باشا رئيس للأحرار الدستوريين - حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ببرلين - عدلى يكن باشا وإحالة المستشارين إلى المعاش - وفاة ثروت باشا - الوزارة تنفذ سياسة الإصلاح الداخلى - ميثاق كيلوج واتفاقية مياه النيل - الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من أكسفورد - محادثات محمد محمود ، هندرسون بلندن - حديث الدستور وتعديله - خطاب محمد محمود باشا بالإسكندرية - استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات - الأحرار الدستوريون يقاطعون الانتخابات - النحاس باشا يؤلف الوزارة - مفاوضات النحاس ، هندرسون - قطعها فى اللحظة الأخيرة - إقالة النحاس باشا - صدق باشا يؤلف الوزارة - تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب - معارضتنا تعديل الدستور - انقطاع ما بيننا وبين الوزارة - موقفنا فى المعارضة ٢٤١

الفصل الثامن - معركة بين دستورين : صدق الدستور الجديد ومذكرته التفسيرية - الوزارة وخصومها - سيف المعز وذهبه - دستور الأمة ودستور الحكومة - إنذار « السياسة » وتعطيلها - كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته - نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم - اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة - لجنة الاتصال ومحاولة السفر إلى الأقاليم - السفر سراً إلى بنى سويف - المظاهرات فى المدينة وإطلاق الرصاص بها - المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية - موقف الأحرار الدستوريين وموقف الوفد منها -

عدلى باشا يأتى تأليفها ما لم يجمع عليها الحزبان - النحاس باشا يفصل أنصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا - صدق باشا يعهد للانتخابات - الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها - قضية الخطابات المزورة - صدق باشا يخلق حزب الشعب - التحقيق مع « السياسة » - النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى للمحاكمة - صدق باشا يصاب بالشلل ثم يسافر إلى أوروبا للاستشفاء - عودته من أوروبا معافي واضطراره مع ذلك للاستقالة - وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ورياسته حزب الشعب - تحقيقات (كورنيش) الإسكندرية - قضية نزاهة الحكم والحكم بالبراءة - الإنجليز يغيرون الوزارة

٢٦١

الفصل التاسع - بين الدستور والمعاهدة : الجو الدولى يدعو إنجلترا لاسترضاء مصر - الإنجليز وتغير الوزارة المصرية - الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها - إلغاء دستور صدق باشا - أثر الثئون المحلية فى سياسة مصر - بين نسيم باشا وجمالة الملك - إيطاليا تعلن التغير العام لغزو الحبشة - الوزارة وأهداف مصر القومية - خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ - تصريح وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر وموقف الأحزاب المصرية منه - الوفد يسحب تأييده للوزارة - المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد - مساعى الشباب للوحدة القومية - المظاهرات واصطدام البوليس بالمظاهرين - الاتفاق على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعاً أساس الوحدة القومية - تأليف الجبهة الوطنية وكتابها إلى جمالة الملك - وكتابها إلى الحكومة البريطانية - عود دستور الأمة - أنتونى إيدن يخلف صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية - استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة - الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فىأبى النحاس باشا - استقالة نسيم باشا - على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة - التمهيد للانتخابات وللمفاوضة

٢٩٤

الفصل العاشر - من عهد إلى عهد : تأليف وفد المفاوضات وتحديد موعد الانتخاب - تبادل مصر وإنجلترا كتابين بأن فشل المفاوضات لن يؤثر فيها بينهما من علاقات طيبة - العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية - إبان فريضة الحج - بدء المفاوضات وتوقفها - مرض الملك فؤاد ووفاته - الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية - النداء بالفاروق ملكاً لمصر - الوصايا السياسية والرشد المدنى - إقرار البرلمان اختيار الأوصياء - استئناف المفاوضات - محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية - توقيع المعاهدة فى لندن - البرلمان يبرم المعاهدة - استنباط الكهرباء من مساقط أسوان - حادث ميت عساس - موقف المعارضة من تصرف الحكومة فى الأمريين - رفض المعارضة الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات - معاهدة مونتره - قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة - القمصان الزرقاء - مشكلة فلسطين - الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية - انتقال مصر وانتقالى من عهد إلى عهد

٣١٩